

## محاولات مصطفى كمال أتاتورك ورضا شاه تحجيم المؤسسة الدينية في تركيا وإيران

زيد محمود هلال عناز      أ.م.د. نسيبة عبدالعزيز عبدالله  
جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٢٠/٥/٣ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٧/٢٦

### ملخص البحث :

تعتبر الدراسات الخاصة بالتاريخ الاجتماعي والسياسي ذات أهمية واضحة في التخصصات الإنسانية، خاصة أن الأضواء لم تسلط عليها بشكل كامل في دراساتنا الأكاديمية مع أهمية تلك الجوانب في تاريخ تركيا وإيران بشكل خاص وتاريخ الدول الأخرى بشكل عام، فقد ساهمت دراسة الجوانب الاجتماعية والسياسية في رسم صورة لمستقل تركيا وإيران خلال مرحلة حساسة من تاريخ الدولتين، ونظراً لأهميتها فإن مصطفى كمال ورضا شاه أدركا أهمية هذه الجوانب، مما جعلهما يولييان اهتماماً بارزاً بها لإصلاحها، ألا إن هذه الإصلاحات واجهت رفض واضح من قبل المؤسسة الدينية في كلا البلدين، وما نتج عن هذا الصراع من سن قوانين وتشريعات هدفها الحد من نفوذ هذه المؤسسة وتحجيم دوره السياسي والاجتماعي وحتى التشريعي .

## **Attempts by Mustafa Kemal Ataturk and Reza Shah to Curtail the Religious Establishment in Turkey and Iran**

**Zaid Mahmoud Hilal Anaz      Asst. Prof. Dr. Nusseibeh Abdulaziz Abdullah**  
**University of Mosul/ Collage of Arts/ Department of History**

### **Abstract:**

Studies on social and political history are of clear importance in human disciplines, especially since the spotlight has not been fully shed on them in our academic studies, with the importance of those aspects in the history of Turkey and Iran in particular and the history of other countries in general. The study of social and political aspects formed a picture of an independent Turkey and Iran during a sensitive stage in the history of the two countries, and due to their importance, Mustafa Kemal and Reza Shah realized the importance of these aspects, which made them pay great attention to them to reform them. a legislations to limit the influence of this institution.

## المقدمة:

شهدت تركيا وإيران منذ نهايات القرن التاسع عشر ظهور شخصيتين لعبت دوراً بارزاً في قيام حركة إصلاح شملت قطاعات كثيرة، منها سن قوانين وتشريعات للحد من نفوذ وسطوة المؤسسة الدينية ذات الثقل الاجتماعي والسياسي في كلا البلدين، وذلك بفعل التغييرات التي رافقت دخول التيار التغريبي والذي سعت لتطبيقه الدول الغربية على المنطقة الإسلامية بشكل عام وتركيا وإيران بشكل خاص، وقد تزامنت الحركة الإصلاحية في تركيا وإيران بشكل متوازي والتي اتسمت بالطابع التغريبي، في حين شهدت هذه الإصلاحات وجود تيار ديني واجتماعي معارض ملحوظ في نشاطه لهذه الإصلاحات، قسم البحث الى ثلاث نقاط رئيسية، اولاً الموقف من المؤسسة الدينية قبل وصولهما الى السلطة، ثانياً، الموقف من المؤسسة الدينية بعد وصولهما الى السلطة، ثالثاً، مدى النجاح الذي حققه كلاهما في إقصاء المؤسسة الدينية. وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر العربية والفارسية والأجنبية المعربة والصحف والوثائق فضلاً عن العديد من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع.

اولاً\_ الموقف من المؤسسة الدينية قبل وصولهما الى السلطة .

مع بدايات القرن التاسع عشر، وصعود عدد من الحكام من الذين كانت لديهم توجهات تغريبية عرفت تركيا وإيران نوع من الإصلاحات تركزت بالدرجة الأولى على النظام البيروقراطي ومن ثم المؤسسة العسكرية، بذريعة معالجة وانقاد الضعف الذي أصاب الدولتان، ووفق هذه المعطيات يمكن اعتبار ان عصر التنظيمات في الدولة العثمانية الذي بدأ عام ١٨٣٩م وما تبعه من إعلان دستور عام ١٨٧٦م، الخطوات الممهدة لظاهرة التغريب والعلمانية<sup>(١)</sup>، على ضوء التجربة الأوروبية، ولهذا كانت الإصلاحات التي تبناها مصطفى كمال منذ عام ١٩٢٣ - ١٩٣٨م

<sup>١</sup> ( ) ومن الجدير بالذكر إن مفهوم " العلمانية "، كان قد نشأ وتبلور في أوروبا، وعلى وجه التحديد فرنسا ومن ثم تطور ليصبح ظاهرة سياسية ركزت على ضرورة فصل الدين أو " الكنيسة " عن الدولة، ليكون نتيجة هذا الفصل إن تصبح الدولة مستقلة في شؤونها الزمنية، يتم ممارستها في الإطار العقلي، بعيداً عن الدين والماورائيات، ويجب إن تكون محايدة ولا تتدخل في الشؤون الدينية، في حين تكون الكنيسة حرة في شؤونها الدينية الروحية، وعلى هذا الأساس تصبح العلمانية هي فصل بين الدولة والدين، للمزيد ينظر: رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق للنشر، (القاهرة، ١٩٩٩) ص ٩٠.

تعد نتيجة واستمرار لهذه الحركة، لكنها تميزت بوتيرتها السريعة والمتصاعدة نحو علمنة المجتمع<sup>(١)</sup>، أما إيران فقد كانت البداية منذ قيام الحركة الدستورية عام ١٩٠٥ وكانت الحركة الدستورية تعتبر البداية في إيران وكان هدفها قيام نظام يعالج الضعف الذي ضرب الدولة القاجارية وفق التجربة الغربية<sup>(٢)</sup>.

لقد تركت هذه الإرهاصات أثراً واضحاً على الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية للشعبين التركي والإيراني، وقد حاول مصطفى كمال كسب المجتمع التركي المسلم من خلال بعض الإجراءات منها، قيامه النأي عن الدعوات الغنائية في شهر رمضان والمناسبات الدينية الأخرى، وعدم تعاطي الخمر وتحويل طاولة العشاء إلى مائدة إفطار، وينقل عنه في مذكراته " جمع الحفاظ في صالة المعايدة وكان في يده المصحف الشريف فناوله للحفاظ كمال نامق، فلم تعجبه قراءته فقال له أعطني إياه سأقرئه انا فقرأ قراءة جيدة " وقد قرأ مصطفى كمال الإنجيل والتوراة وكانت تضم مكتبته العهد القديم والجديد وكان مترجماً من العبرية واللكدانية واليونانية وقد طبعت في مطابع آغوب بوياجيان عام ١٨٨٦م<sup>(٣)</sup>، وكان أسقف اسطنبول وممثل الفاتيكان أنجيلو جوزيبي رونكالي، يرتبط مع مصطفى كمال بعلاقة مميزة وقد أظهر إعجابه من خلال اليوميات التي كان يكتبها وجمعها في كتاب بحركة مصطفى كمال العسكرية وإلغاء الخلافة وكان يقول " هنا عالم جديد" وتحدث عن مدى شعوره بالراحة في تركيا<sup>(٤)</sup>،

لكن رغم ذلك فقد اعتقد مصطفى كمال بأن سبب تمزق وضعف تركيا هو " الإسلام " وقد صرح بذلك قائلاً: " إن غلطة آل سلجوق وآل عثمان من بعدهم، كانت بسبب نسيانهم لتركيتهم وانتمائهم للجامعة الإسلامية وتغافلهم عن جنسيتهم، فكانت المحصلة أن(تركيا) ارتضت الأسر والذل وانسأقت إلى هدف حقير جعلها مستعبدة في سبيل الله"<sup>(٥)</sup>، وقد مثل إلغاء الخلافة الخطوة الحاسمة في مسيرة هذا المشروع، فلم يعد الدين الإسلامي يمثل " الرابطة الجماعية " ولم يعد

(١) ( Me Gill Univ ،The Development of Sesulrizm in Turkey mantreal ،Niyazi Berkes ) ( 1964 ، p. 148 .)

(٢) ( نعيم جاسم محمد، دراسات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الإيراني في العهد البهلوي ١٩٢٥-١٩٧٩، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر،(بغداد، ٢٠١٨) ص ٩.

(٣) ( يلماز أوزديل ، مصطفى كمال، ط١، دار القطة الحمراء للنشر، (اسطنبول، ٢٠١٩) ص ٣٩٣

(٤) ( المصدر نفسه، ص ٣٩٥

(٥) ( السيد حسنين عثمان الطنوبي، الحركة الكمالية والعلمانية في تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، (الإسكندرية، ١٩٨٩)، ص ٢١٢.

الحال هو العمل على تحديث الدولة من خلال تحديث الإسلام، إنما تطبيق خيار التحديث بمعزل عن الإسلام ومن خلال التغريب<sup>(١)</sup>.

وحاول مصطفى كمال ورشا شاه جعل الإسلام والمؤسسة الدينية جزءاً وفرعاً تابعاً للدولة، وتحجيم دورها سياسياً واجتماعياً، بل لعل محاولته كانت إخضاع هذه المؤسسة لسيطرة وإدارة الدولة، ومن بعدها ترويضها واستغلالها ليسهل السيطرة على الشعب وكسب طاعته<sup>(٢)</sup>، فالمؤسسة الدينية كانت ومازالت لها دوراً بارزاً في البنية السياسية والاجتماعية لكلا الدولتين، اذ لعب الدين دوراً رئيسياً في النظام الإداري فضلاً عن دوره في الحياة اليومية للشعبين<sup>(٣)</sup>.

ولهذا نجدها قد مارست دوراً محورياً في بناء الشخصية السياسية والاجتماعية للشعب التركي والإيراني أكثر مما لعبته الهوية القومية والوطنية، وكانت غاية الرجلان هو "علمنة"، المجتمعين على جميع الأصعدة، لقد مهد مصطفى كمال الطريق من اجل تطبيق مشروعه التغريبي بعدم الصدام مع الرأي العام للمجتمع الإسلامي في تركيا والمؤسسة الدينية، بسبب معرفته ان السطوة والولاء الذي يمثله الإسلام في نفوس الأتراك فليس من السهل مواجهته بشكل مباشر منذ البداية، فاضطر من اجل التمهيد لهذا المشروع فأعلن التزامه بالشرعية الإسلامية من أجل ان تنتهى له الظروف فضلاً عن هذا خشيته من الرد الشعبي للمجتمع التركي الراض لهذه الأفكار، ثم قام بفصل الدين عن إدارة الدولة، ليوجه الضربة القاضية بعدها من خلال إلغاء الخلافة وإعلان تأسيس المجلس الوطني<sup>(٤)</sup>

أما في إيران فقد اختلف الحال نوعاً ما فقد حرص رضا شاه على استخدام المؤسسة الدينية ومجاراتها من أجل تقوية ودعم موقعه للوصول إلى السلطة، ومن ثم العمل على تحويلها إلى وسيلة ضاغطة تعمل على كبح وقمع جميع الحركات الوطنية المعارضة له، ومن ثم الانقلاب عليها فيما بعد وهو ما فعله رضا شاه، ولعل من المناسب التنبيه إلى ندم حوزة النجف على دعمها السابق للشاه بعد تسلم الشاه العرش، خاصة بعد معرفتهم بأنهم قد خُدعوا حينما اظهر لهم

<sup>(١)</sup> شريف ماردن، الدين في تركيا الحديثة، ترجمة: صالح بكاري، الدار التونسية للنشر، (تونس، ١٩٩٣)، ص ٤٠.

<sup>(٢)</sup> ( New York، Islam and political Development in Turkey، Binnaz، Toprak )، ( 1970 )، p. 60.

<sup>(٣)</sup> ( London،، The Emergence of Midern Turkey، Bernard Lewis )، ( 1961 )، p.151.

<sup>(٤)</sup> مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠٠٤) ص ٩٧.

الشاه حرصه واحترامه لرموز الحوزة، لكنه اظهر لهم وجهة الحقيقي المناقض لكل ادعاءاته السابقة، وصار على حوزة النجف التعامل مع الواقع خاصة ان البدائل المتوفرة لهم في مقارعة نظام الشاه المستبد كانت محدودة، وضرورة تبني ما تيسر لهم من وسائل من أجل ثني الشاه عن سياساته، الجدير بالذكر ان موقف بعض المراجع في النجف وعلى رأسهم، المرجع محمد مهدي الأصفهاني<sup>(١)</sup>،

الذي كانت تربطه علاقة خاصة مع رضا شاه، بل ربما كان من اشد المؤيدين لتولييه السلطة، لكن سياسات الشاه التحديثية خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى السفر جعلت الأصفهاني من اشد المعارضين والمناوئين له فيما بعد، حتى وصل الحال إلى أن يطلق عليه "الطاغوت"<sup>(٢)</sup>.

لكن مصطفى كمال ورضا شاه إدراكا بأنهما بعد وصولهما إلى السلطة، لم يعودا بحاجة إلى الدعم الشعبي ليكملا مشروعهما إلى نهايته، فقد كان مصطفى كمال يصرح: " إذا بقيت الجماهير تحت تأثير التقاليد الأسيوية، فإن المثقفين من الذين يمثلون السيادة القومية باسم هذه الجماهير سينقلون إلى الفعل، ومن اجل إن يجدوا لها نظاماً حديثاً، عليهم أن يقفوا بوجه النظام المتخلف، والخرافات والمعتقدات الزائفة، ويقومون بالثورة، ويغيرون النظام....."، وقد نجح إلى حد ما في إعادة تشكيل المشهد الديني داخل تركيا خلال سنوات قليلة بعد إن حرص على وضع قطيعة منذ البداية مع المؤسسة الدينية<sup>(٣)</sup>.

ثانياً- الموقف من المؤسسة الدينية بعد وصولهما إلى السلطة .

<sup>(١)</sup> محمد مهدي بن الميرزا إسماعيل الأصفهاني ولد عام (١٨٨٥-١٩٤٦م)، في مدينة أصفهان، وعاش في زمن الدولة القاجارية ثم الحكم البهلوي، تعلم علي يد أبيه الميرزا إسماعيل وعند غيره من رجال الدين في أصفهان، ثم غادر إلى النجف وتلمذ على يد مجموعة من رجال الدين منهم السيد محمد كاظم اليزدي، وقف بوجه السياسات الإصلاحية التي تبناها رضا شاه خاصة فيما يتعلق بقضية الحجاب وعدائه للمؤسسة الدينية في ايران، رغم العلاقة القوية التي كانت تربطه برضا شاه قبل القطيعة بينهما، وكان من اشد الداعمين للاطاحة به. خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، شركة المعارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠١٥)، ص ٣١٣

<sup>(٢)</sup> كامل سلمان الجبوري، السيد أبو الحسن الاصفهاني، م٣، دار الضياء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠١٥)، ص ١٦.

<sup>(٣)</sup> حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، والمركز الثقافي العربي للنشر، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٥١-٥٢.

في تركيا كانت بداية الإجراءات تجاه المؤسسة الدينية عندما استوثق مصطفى كمال أتاتورك من المجلس الوطني وحزب الشعب والجيش، فقام في عام ١٩٢٤م بتقديم مرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بطرد الخليفة وإلغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة، مخاطباً المنفعلين من النواب والمعترضين على هذا الأجراء قائلاً: " بأبي ثمن يتوجب الحفاظ على الجمهورية المهددة لجعلها تقوم على أسس متينة وعلمية يجب إن يذهب الخليفة ومخلفات آل عثمان، ويجب إن تستبدل المحاكم الدينية بقوانينها العتيقة ويجب إن تبدل بقوانين ومحاكم عصرية، ويجب إن تخلى مدارس رجال الدين وتكون بديل عنها المدارس الحكومية والغير دينية"<sup>(١)</sup>.

وبالفعل أقر القانون من قبل المجلس الوطني ومن دون أي مناقشات، وفي ذات الليلة قام مصطفى كمال بإرسال أمرا إلى حاكم إسطنبول، ينص على ضرورة إن يغادر الخليفة عبدالمجيد تركيا، فأجبر على المغادرة قاصداً سويسرا، بعدها بيومين جمع مصطفى كمال جميع افراد العائلة الحاكمة وأميراته وأجبرهم على الرحيل خارج البلاد، لقد مثلت هذه الإجراءات صدمة كبيرة لدى الأتراك وعامة المسلمين، ووقف الأتراك مصدومين تجاه سياسة مصطفى كمال، الذي نجح بعدها في جمع اغلب مراكز القوى بيده، ومنذ عام ١٩٢٥ بدأ يمارس ويطبق أفكاره السياسية في تغريب وتحديث المجتمع والدولة التركية بشكل صريح<sup>(٢)</sup>.

أما في إيران فقد تكون اتحاد بين رضا شاه بهلوي وأصحاب التوجه العلماني الذي تولى حكم البلاد، وسعى أصحاب هذا التوجه للعمل من اجل الترويج للأفكار " الإصلاحية التغريبية " مستخدمين في ذلك القوة والبرامج الثقافية، لان هذا التيار لم يكن يتقبل فكرة وجود النفوذ والقوة التي يتمتع بها رجال الدين في إيران، لقد مثل هذا التقارب بين الشاه وأصحاب الفكر والتوجه العلماني والذي مثله مجموعة من الشخصيات البارزة، منهم عبدالحسين تيمورتاش خان<sup>(٣)</sup>، وتقي

<sup>(١)</sup> ه.س ارمنسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ٢٠٠.

<sup>(٢)</sup> (Lewes, OP. Cit، P.260).

<sup>(٣)</sup> عبدالحسين تيمورتاش خان، ولد في مدينة جنورد عام ١٨٧٩م، أكمل دراسته الابتدائية في مدينة عشق اباد، ومن ثم ذهب الى سان بطرسبورغ عاصمة روسيا، عمل في وزارة الخارجية بصفة مترجم لغة روسيا، وكان من مؤيدي الثورة الدستورية الإيرانية، وتعاون مع حسن تقي زاده، أصبح نائب في مجلس الشورى الوطني الإيراني ولدورتين بعد نجاح الثورة الدستورية، وأصبح بعدها وزيراً للبلاد الملكي في عهد رضا شاه، لكن تم إقصائه من قبل الشاه فيما بعد وحكم عليه بالسجن الانفرادي وحوكمم بتهمة اختلاس الأموال، البديري، المصدر السابق، ص

زاده<sup>(١)</sup>، وعلي أكبر داور وآخرين<sup>(٢)</sup>، من الذين عملوا على ترويج وضخ الفكر والتوجه العلماني من خلال وسائل متعددة<sup>(٣)</sup>، ركزت على طبيعة النظام الجديد وتكوينه وهيكلته في إيران، وشددوا على ضرورة قيام النظام وفق ثلاث محاور رئيسية، وهي :

١- إحياء وتمجيد الحضارة والتراث الفارسي القديم والفكر القومي.

٢- علمنة الدولة على كافة الأصعدة.

٣- التجديد والتحديث وفق الإطار والمنظور الغربي.

<sup>(١)</sup> تقي زاده، هو نجل احد أئمة المساجد في تبريز المعروف بسيد تقي بيش نمار اردوبادي، وقد فقد والده منذ الصغر، ولد عام ١٨٧٨م، درس الفارسية والأدب الفارسي، ثم اتجه الى دراسة اللغة العربية، ثم درس بداية شبابه العلوم الجديدة واللغة الفرنسية، ثم حصل له رغبة في خوض غمار السياسية والإصلاحات السياسية والمدنية والاجتماعية في إيران وبذل جهداً واضحاً في هذا المجال. ينظر: المصدر نفسه، ص ٥١١.

<sup>(٢)</sup> علي أكبر داور، ولد عام ١٨٧٩م، تلقى تعليماً أولياً أصيلاً دينياً، التحق بالمدرسة السياسية في طهران، ويعد من أعمدة التجديد، لقد عاش علي أكبر مرحلة شبابه في حقبة متأزمة من تاريخ إيران المعاصر، والذي أضفى على نشاطه طابع الثورية والوقوف بوجه الدولة القاجارية واستبدالها. ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٠٠.

<sup>(٣)</sup> موسى النجفي وموسى فقيه حقاني، التحولات السياسية في إيران، الدين والحدثة ودورهما في تشكيل الهوية الوطنية، ترجمة: قيس ال قيس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، (بيروت، ٢٠١٣)، ص ٢٠٨.

ومن أجل نجاح وتحقيق هذه السياسات، تم العمل بإجراءات متعددة كانت على النحو التالي:

- ١- توسيع دائرة الهجمات من خلال المطبوعات والصحف تستهدف المؤسسة الدينية والعلماء، تحت شعار مهاجمة الجهل والخرافات، وتعظيم ورفع مكانة المظاهر المدنية ذات الصبغة الغربية، ونجاحاتها العلمية تحت عنوان التجديد والتنمية والترقي.
- ٢- العمل على دعم ونشر ورعاية المهرجانات الفنية وضرورة التعريف بالحضارة الإيرانية القديمة، وقد أقيمت مثل هذه المهرجانات في أكثر من مكان منها على سبيل المثال مدينة فيلادلفيا الأمريكية عام ١٩٢٧م، ولندن عام ١٩٣٠ و، وفي مدينة لينينغراد عام ١٩٣٥م، من خلال الدعم المالي المقدم من قبل الحكومة الإيرانية، لغرض الترويج لهذه الأيديولوجية التغريبية، وتمجيد وأحياء الحضارة الفارسية القديمة<sup>(١)</sup>.
- ٣- العمل على تأسيس " دار الثقافة " عام ١٩٣٦ ويكون واجبها تنقية اللغة الفارسية من المفردات غير الفارسية، فضلاً عن إبعاد المفردات ذات التراكيب العربية للوصول الى سلخ الإسلام عن الثقافة الوطنية الإيرانية، متأثر بمصطفى كمال بعد منعه الأذان باللغة العربية عام ١٩٣٢م، وقيام المجمع اللغوي بترجمته إلى التركية.
- ٤- إلغاء ما يعرف بالمكاتب الشرعية وحصر القضاء بيد دار العدل الحديثة، إذ سُحب القضاء من يد علماء الدين مع تأسيس دار العدل الحديث<sup>(٢)</sup>.

كانت هذه الخطوات دليل واضح على التعاون الثقافي وسياسة الاستبداد التي مارسها رضا شاه لتفعل الفكر العلماني، وإضعاف دور المؤسسة الدينية، ولعل من الجدير بالذكر ان موقف المطالبين بالإصلاح والحدثة في إيران كان احد أسبابه هو اندفاعهم وتأثرهم وإعجابهم بالتجربة التركية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، فضلاً عن الزيارة التي قام بها رضا شاه بهلوي إلى تركيا عام ١٩٣٤م، والتي كان لها أثر فعال في تطبيقها على الواقع الإيراني<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> (آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) عالم المعرفة (الكويت، ١٩٧٨) ص٦٧.

<sup>(٢)</sup> (محمد، المصدر السابق، ٢٠).

<sup>(٣)</sup> (روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية- الإيرانية، ترجمة: محمد احسان، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠١) ص ٣٣.

ومن الملاحظ اختلاف وتفاوت العلاقة بين المؤسسة الدينية في تركيا وإيران وطبيعة علاقتها بالسلطة تختلف إلى حد بعيد، إذ أن الإسلام في تركيا كان يسير في اتجاهين الأول ما يمكن إن نطلق عليه (إسلام الجماهير) الذي يمثله عامة الناس بمذاهبه وتكايه وطرقه، والثاني (الإسلام الرسمي) الذي مثله المؤولين الكبار والمحاكم العليا والإدارات التابعة للدولة، وقد مثل إسلام الجماهير التيار الأقوى من الإسلام الرسمي<sup>(١)</sup>.

ولقد نتج عن السياسة التي سار عليها مصطفى كمال أتاتورك فيما يخص المؤسسة الدينية ان

المؤسسة الدينية والعلماء أقصيت عن التأثير في الأوساط المثقفة، فقد نجحت السياسة الكمالية بالترويج للفكر العلماني داخل الأوساط المثقفة، لكنها لم تحقق نجاحات كبيرة داخل الأوساط الريفية والقوى والتجمعات وسكان المدن البعيدة والصغيرة، فإذا كان مصطفى كمال قد نجح في إخضاع الإسلام الرسمي لسيطرة الدولة إلا أنه فشل في تحقيق ذلك عندما حاول إخضاع الإسلام الجماهيري، فعلى الرغم من المضايقات والقيود استمرت تلك الفعاليات الدينية للطرق الصوفية لكن بشكل سري<sup>(٢)</sup>، ولذلك اعتبر العلماء بأن السياسة التي يتبعها مصطفى كمال هي خطوات الغاية منها إبعاد الإسلام والعمل على إلغاء وتهميش دوره داخل المجتمع والحياة العامة<sup>(٣)</sup>.

(١) Islam As A factor of Change and RevialModren Turkey, (Serif Mardin) (London)، (1983، 140 - 139 pp.

(٢) هناك الكثير من الطرق الصوفية في تركيا منها الطريقة التيجانية تزعمها كمال بيلافاوغلو، والطريقة النقشبندية نسبة الى مؤسسها بهاء الدين النقشبندي والتي ساهم مريديها في ما عرف ب ( حرب التحرير الوطنية التركية ) بين عام ١٩١٩-١٩٢٣ ثم انقلبوا على مصطفى كمال بعد ان تبنى العلمانية مما دفعهم إلى المساهمة في الانتفاضات بوجه النظام، إضافة إلى الطريقة القادرية والتي تزعمها خيرى أفندي والطريقة الرفاعية إضافة إلى العديد من الطرق الحركات الصوفية ومنها الطريقة النورية، نسبة الى بديع الزمان النورسي، كذلك الطريقة البكتاشية والسليمانية والمولوية. للمزيد ينظر: لوكاسبوليت، الحركات الدينية السوداء التي تحيط بنا، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ١٩٩٨ )، ص ٣٦؛ خليل إبراهيم الناصيري، التطورات المعاصر في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية،(بغداد، ١٩٩٠)، ص ص ٧١-٧٥.

(٣) لقد كانت الكثير من السياسات التي ينفذها مصطفى كمال أتاتورك معادية ومتحاملة بشكل كبير على الإسلام، فنجد انه اصدر قانون في عام ١٩٣٠ نص على ان يكون مسجد واحد في كل ٥٠٠ متر فتم من خلال هذه القانون تهديم الكثير من المساجد التي لم يكن وجودها مطابق لهذا القانون أو تم استخدامها كمخازن، للمزيد ينظر: مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة الإسلامية، دار الكتب العلمية،(بيروت، ٢٠٠٤)، ١٤٤.

لكن عملياً فإن مسألة رفض تلك الثورة الثقافية التي قادها أتاتورك كانت غير ممكنة، بسبب افتقارها لنظام ديمقراطي علماني جاد يكون ضامن لذلك، فساهم هذا الأمر على قيام الكثير من الانتفاضات ذات الصبغة الدينية المعادية للسلطة<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت العلمانية منذ أوائل العشرينيات إلى نهايات الأربعينيات اتساعاً ونشاطاً متطرفاً بحيث أصبحت هي الميزة السائدة داخل المجتمع التركي وتحديداً الفئات المثقفة، وقد سعى مصطفى كمال أن يكون طابع الدولة قومياً بعيداً عن الدين، إذ بقي حزب الشعب الجمهوري وهو المنظمة السياسية الرسمية للدولة التركية والذي يدير الشؤون العسكرية والمدنية ويركز على بناء وتأسيس النظام التعليمي وتنمية الإحساس والشعور بالمسؤولية في إطار الوطنية داخل صفوف جيل الشباب الناشئ، فنتج عن ذلك ولادة جيل جديد، منقطع عن الثقافة الإسلامية ويفتقر إلى المعلومات والتاريخ الإسلامي بشكل كبير، ولهذا اخذ الكثير من المثقفين الأتراك ينظرون إلى العلمانية الاتاتورية باعتبارها مذهب يتفق وينسجم بشكل تام مع تطلعاتهم مؤمنين بضرورة إخضاع المؤسسات الدينية لسيطرة وإدارة الدولة، حتى صاروا يعدون إي انحراف وخروج عن علمانية أتاتورك تخلف ورجعية<sup>(٢)</sup>.

وخلافاً لكثير من الدول ذات الصبغة العلمانية التي لا تتدخل فيها الحكومات بالشؤون الدينية، فإن العلمانية التي طبقت في تركيا مكنت الدولة من إن تتدخل بشكل مباشر في شؤون المؤسسة الدينية، فقد كانت المؤسسة الدينية التي تتبع الدولة هي من تتكفل بتأمين المورد المالي للمؤسسات الدينية، والسيطرة على المفتين والخطباء والشخصيات الدينية والإسلامية إضافة إلى أئمة المساجد، وقد اعتبر هذا الواقع بأن كل هؤلاء موظفين يتم تعيينهم من جانب الدولة ومن ثم يتقاضون رواتبهم منها، إضافة إلى ذلك فقد سيطر أتاتورك على مؤسسة الأوقاف فأصبحت تتبع جهاز حكومي عرف باسم ( مديرية الأوقاف العامة )<sup>(٣)</sup>.

أما في إيران فقد حرص رضا شاه على القيام بإجراءات مهمة في سبيل تقليص نفوذ هذه المؤسسة وسيطرتها الدينية بعد سيطرته على الحكم خاصة في مجال القضاء والتعليم، فمثلاً منع

<sup>(١)</sup> لقد حدثت انتفاضات كثيرة من الانتفاضات منها على سبيل المثال انتفاضة الكرد في عام ١٩٢٥، بقيادة الشيخ سعيد بيران النقشبندي في شرق تركيا والتي عبرت عن مطالب قومية ودينية ضد السياسات الاتاتورية، واستمرت هذه الانتفاضة حتى عام ١٩٣٨، للمزيد من التفاصيل ينظر: نوال عبدالجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ - ١٩٨٠، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٦٣.

<sup>(٢)</sup> جراهام فولر، الحركات الإسلامية في تركيا، ترجمة: جميل نكتل، دار وائل، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٨.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ٧.

المحاكم الدينية من النظر في القضايا باستثناء بعض الأحكام البسيطة خاصة تلك المتعلقة بزواج المسلم من غير المسلمة وبالعكس، وفي عام ١٩٣١م قام بتقليص المدارس الدينية بنسبة كبيرة ففي أواخر عهده لم يتجاوز عدد طلابها سوى (٧٨٤)، ثم قام بمصادرة ارض الوقف التابعة عانديتها للأمام الرضى في مدينة مشهد، مما ولد ردة فعل مضادة من قبل رجال الدين وتم إعلان الجهاد لمجابهة تلك التدخلات، الا انه تم قمع هذه الحركة المعارضة من رضا شاه بشدة، وعلى أثرها حدث الخلاف بين الأسرة البهلوية والمؤسسة الدينية<sup>(١)</sup>.

ثم جاءت الضربة القاصمة لموارد المؤسسة الدينية عام ١٩٣٥م عندما استولى رضا شاه بهلوي على ممتلكات الأوقاف التي تتبع المؤسسة الدينية، وكانت احد أعمدة استقلالهم المالي بعيداً عن الدولة، ومن خلال هذا الإجراء فقدت هذه المؤسسة أهم مصادر الدخل الذي كان يمول رجالها والذي كان يستثمر في بناء ودعم المدارس التي تخرج رجال الدين ممن كانوا يوجهون الرأي العام والمشاعر الدينية والرأي المدافع والمناصر لمصالحهم الخاصة، ومن ثم هي رمز لسيطرتهم الروحية على المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تقليص حضورهم وتمثيلهم في المجلس (البرلمان) إذ أصبح عددهم داخل المجلس لا يتجاوز الستة بعد إن كان يزيد على الثلاثة والعشرون عضواً خلال عام ١٩٢٦ م<sup>(٢)</sup>.

وفي خطوة مستنقزة للمؤسسة الدينية ورجال الدين قام رضا شاه بفتح الجوامع الرئيسية في أصفهان وبعض المدن الأخرى إمام السياح الأجانب من غير المسلمين، ثم منع دخول الدراويش الى المدن، بل قام بنصب تمثال خاص به في المدن الإيرانية، لقد أدت تلك الإجراءات لفقدان رجال الدين للكثير من النفوذ الذي كانوا يتمتعون به على المستوى الاجتماعي والقانوني والسياسي، كان رضا شاه على ثقة تامة من قوته بل صمم على عدم التراجع أو التنازل عن قراراته الرامية لتحجيم نفوذهم داخل المجتمع الإيراني، وفعلاً استطاع تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الجانب، إذ قام بأبعاد كل من يخالف ويتجرأ على أظهر المعارضة الى المدن البعيدة، بل وقام بنفي بعضهم إلى خارج البلاد، فضلاً عن زيارة زوجة رضا شاه وبناته لمدينة قم والدخول لحرم السيدة معصومة<sup>(٣)</sup>، بغير حجاب الحادثة التي اعتبرت إساءة للمرقد وحرمة، وهذا ما أثار

<sup>(١)</sup> ( السبكي، المصدر السابق، ص ١٠.

<sup>(٢)</sup> ( كارلتون كون، القافلة، قصة الشرق الأوسط، ترجمة: برهان دجاني، دار الفكر ( بيروت، دت)، ص ٤١٣.

<sup>(٣)</sup> ( محمد طلوعي، بدر ويسر هاز ندكي ورو ركار بهلويها، ترجمة: محمد طلوعي، جاب يازدم، نشر انتشارات حق جا بالداي، ( تهران، ١٣٧٣ش)، ص ٢، والسيدة معصومة هي فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر الكاظم ولدت في المدينة المنورة عام ١٧٣هـ، ترعرعت في بيت أخيها علي بن موسى الرضا، توفيت في مدينة قم عام

غضب رجال الدين وخدمة المرقد الذين انتقدوا هذا التصرف وقام بجلب القائمين على المرقد وفي مقدمتهم الشيخ الذي ارتقى المنبر وانتقد ملابس الملكة وبناتها، ثم أمر مرافقيه بتعذيب السدنة بالركلات والسياط وتولى هو شخصياً تعذيب الشيخ، ولذلك تعتبر هذه الحادثة هي بداية المواجهة الحقيقية بين المؤسسة الدينية ونظام رضا شاه<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر الكثير من رموز الحوزة العلمية في إيران هذه الحادثة مؤشراً وسابقة خطيرة ودليل واضح للتوجه الذي سيعمل عليه الشاه وما يمكن ان تتعرض له المقدسات والمؤسسة الدينية مستقبلاً، ولهذا قام البعض من رجال الدين بأصدار العديد من البيانات أكدوا فيها على ضرورة المحافظة على ثوابت الإسلام وعدم التشبه بالغرب، ولأن مرجعية قم لم تكن مؤهلة ومستعدة لتلك المواجهة مع الشاه لأنهم في الواقع كانت أيديهم مغلولة بحكم وجودهم تحت سلطة الشاه، لذلك قرر بعض رجال الدين الاتصال بمرجعية النجف على اعتبار بان لهم الرئاسة الدينية العليا على الحوزة في قم وغيرها متمثلة بأية النائيني، مستقتين منه عن الموقف تجاه سياسة رضا شاه بهلوي، وجاء جوابه بالأتي: " هي احد الطرق من اجل الوصول الى هدفهم متمثلاً بالإساءة وتشويه الإسلام، ولهذا فإنهم يحاولون اثارة الفتنة والشقاق بين المسلمين، وتقديم المساعدة بذلك يعتبر من اكبر الكبائر والمحرمات " <sup>(٢)</sup>، ونزولاً عند هذه الفتوى التي أصدرها النائيني اخذ رجال الدين يصدون من لهجتهم وانتقادهم لسياسيات رضا شاه المتحاملة للتوجهات والتيارات الإسلامية وفي صدارتها الموقف من الحجاب<sup>(٣)</sup>.

استمر رفض السياسات التي أراد تطبيقها الشاه من جانب الخطباء ورجال الدين، خاصة في مسجد جوهر شاد<sup>(٤)</sup>.

٢٠١ هـ، للمزيد ينظر، فاطمة علي جعفر، فاطمة المعصومة اكسير الثقافة، دار الفكر، ( الكويت، ٢٠١١م) ص ١٤.

<sup>١</sup> ( حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٨) ص ٦٢.

<sup>٢</sup> ( امجد المحاويلي، محمد حسين النائيني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة الكوفة، (الكوفة، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٥.

<sup>٣</sup> ( حسن بيرنيا واخرون، التاريخ الكامل لإيران، جاب هشتم، انتشارات ارايان، (تهران، ١٣٢٦ش)، ص ١٠٩٣.

<sup>٤</sup> ( مسجد شاد: هو مسجد يقع في مدينة مشهد قريب من مرقد الأمام الرضا كان يحمل مكانة خاصة بسبب احتضانه للمرقد وهذا كان سبب مكانته لدى الإيرانيين، للمزيد ينظر: جلال الدين المدني، تاريخ سياسي معاصر إيران، جاب هجدهم، انتشارات اسلامي وابسنه به جامعة مدرسين حوزة علمية، جلد ٢، (تهران، ١٣٢٢ش)، ص ١٨٠.

الذي أصبح مركز لجميع المناوئين لنظام الشاه، وبعد القمع المسلح والاعتقالات جرى اتصال من قبل هؤلاء المصلين برجل الدين المدعو حسين بن محمود الطباطبائي القمي<sup>(١)</sup>، في هذا المسجد مطالبين منه الوقف بوجه الشاه والتصدي له وعلى أثرها تم عقد مجلس خاص جمع مجموعة من العلماء في هذا المسجد طلبوا بعدها من خلال رسالة بعثت الى الشاه بضرورة تغيير سياسته المعادية والمتحاملة على المؤسسة الدينية والعلماء لكنها لم تجد اذن صاغية لهم، حينها أصدرت قرار بضرورة الاعتصام داخل مسجد جواهر شاد<sup>(٢)</sup>، على أثرها قرر رضا شاه تلقين المعتصمين داخل المسجد درساً وجعلهم عبرة لمن يحاول إن يقف بوجه تطلعاته الإصلاحية، مرسلًا قوة عسكرية قامت بمحاصرتهم، وعلى اثرها حدثت مواجهة كبيرة بين القوة من جهة والمعتصمين داخل المسجد من جهة ثانية<sup>(٣)</sup>، فأغلق المسجد الذي تجمع فيه الناس من قبل الجنود بقيادة حسن القمي وتم اعتقاله، وأسفرت تلك المواجهة عن قتل ما يقارب الثلاثين شخصاً<sup>(٤)</sup>.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم قصف المسجد فسقط على أثرها الكثير من الجرحى والقتلى، ثم خرجت مظاهرات كبيرة مطالبة بإطلاق سراح حسين القمي كما طالب الفقهاء والعلماء من المتظاهرين بضرورة الصمود بوجه إجراءات الشاه القمعية وتحديدها، فتم استخدام القوة مجدداً من جانب الجنود من أجل تفريق هذه المظاهرات كما تم اعتقال عدد من كبار العلماء فحكم على البعض بالنفي خارج البلاد وعذب آخرون بالإضافة الى صدور أحكام الإعدام على البعض منهم، لكن بسبب تدخل علماء النجف واحتجاجهم على ذلك تم استبدال حكم الإعدام إلى النفي خارج البلاد<sup>(٥)</sup>، وبسبب اعتقاد الأصفهاني بأن سياسات الشاه الأخيرة

<sup>(١)</sup> هو حسين بن محمود الطباطبائي القمي الملقب بأغا ولد في مدينة قم (١٨٦٥-١٩٧٤م)، فقيه إيراني تتلمذ على يد مجموعة من رجال الدين منهم الميرزا محمد حسن الاشتياني، سافر الى سامراء ودرس على يد محمد تقي الشيرازي، ثم ذهب الى النجف عام ١٨٩٣، ثم أرسله الشيرازي الى مدينة مشهد الإيرانية للتدريس فيها، الا انه موقفه المعارض لحادثة مسجد كوهرشاد ١٩٣٥م، ومنع الحجاب كان مضاداً لحكومة رضا شاه، ليعتقل بعدها ثم يهجر الى العراق وسكن في كربلاء، تفرد لمدة قصيرة كمرجع بعد وفاة أبو الحسن الأصفهاني، توفي في بغداد ونقل الى النجف ودفن فيها. البديري، المصدر السابق، ص ٢٣٥.

<sup>(٢)</sup> المدني، منبع قبلي، ص ١٨٣.

<sup>(٣)</sup> طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١ - ١٩٤٥، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢) ص ٥٧.

<sup>(٤)</sup> محمد، المصدر السابق، ص ٤١٥.

<sup>(٥)</sup> أرونـد\_ابراهيميان ، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، عالم المعرفة(الكويت، ٢٠١٤) ص ٣٠.

سوف تنهي الإسلام داخل إيران عمل على قلب الشارع الإيراني ضده، ولذلك سعى لجمع واستقطاب وتعبئة رجال الدين للتأثير على مؤيديهم ضد سياسات رضا (١).

ومن اللافت هنا الإشارة الى استخدام الأصفهاني للهجة شديدة وقاسية في الخطابات التي وجهها إلي رضا شاه، يحذره من مغبة سياساته في إشارة واضحة للإستراتيجية التي سعى إليها مع رضا شاه، وفي إحدى رسائله التي جاء فيها: " إن المنكرات الدينية والنواهي الإسلامية تمارس بشكل علني في كافة أنحاء إيران، وإن الكثير من الالهانات توجه إلى العلماء، إضافة إلى منع المبلغين من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن فوق المنابر، وأخشى ان استمرت تلك الأوضاع ستؤدي إلى عصيان وتمرد عام في كافة البلاد " (٢).

ومن اجل توحيد الموقف ضد إجراءات رضا شاه قام الأصفهاني بالتنسيق مع مرجعية النجف، من خلال إرسال البرقيات من جانبه إضافة إلى محمد حسين النائين، ورد فيها: " لقد تأثرنا بشكل كبير وإن قلوبنا يعتصرها الألم بسبب ما يجري ولو توفر لدينا الحل... الذي يساعد على رفع المفاسد ولا يؤدي الى الدمار والخراب أو الاضطراب داخل البلاد لكننا على أتم الاستعداد من اجل الفداء والتضحية (٣)، وقد ازداد غضب الأصفهاني على الشاه خاصة بعد قيامه بتعطيل الدستور إضافة إلى إعدام الكثير من الشخصيات المعروفة بمعارضتها لحكمه وتبنيه سياسة بوليسية لقمع المناوئين له، فطالب من الشاه تغيير تلك السياسات (٤)، لكن رضا شاه توجس كثيراً مما اعتبره تدخل من جانب الأصفهاني في شؤون إيران الداخلية، معتبراً إياه من بين الأوراق الضاغطة والتي يسعى للتخلص منها، وجاء رد الشاه على الأصفهاني كالآتي: " إن هؤلاء الذين لم يطيعونا وتمردوا علينا ولم يققوا مع خطواتنا الإصلاحية من الأفضل لهم ان ينتحروا من أجل ان تتخلص الأمة من شرهم" (٥).

ثم اصدر النائيني والأصفهاني فتاوى تحرم قانون التجنيد الإلزامي الذي أمر الشاه بتنفيذه مطالبين الشعب الإيراني بمقاطعة هذا القانون، وعلى اثر هذه الفتاوى عقد الشاه مع أركان نظامه

(١) هاشم فياض الحسيني، بحوث ودراسات عن علماء إيران، ج ١، دار الوحدة الإسلامية، (بيروت، ١٩٨٦)، ص ١٢٥.

(٢) النجفي، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤) كامل سلمان الجبوري، السيد ابو الحسن الأصفهاني، ج ٣، دار الضياء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠١٥) ص ٢٨٦.

(٥) نعمة الله قاضي شكيب، علل سقوط حكومة رضا شاه بهلوي، جاب اول، نشر انتشارات خيام، (تهران، ١٣٧٢ش)، ص ٣٧.

لدراسة ما هو الإجراء الأنسب والأفضل لهذه المشكلة، فخرجوا برؤية إن يقوم القنصل الإيراني بالاتصال بمراجع وعلماء النجف يخبرهم بأن مجلس النواب هو من قام بإصدار هذا القرار، ولكن المراجع أصروا على رأيهم<sup>(١)</sup>.

وبهذه الطريقة أصبح الأصفهاني يمثل العقبة الكأداء لسياسات الشاه إذ كان لموقفه هذا دورا كبيرا على الشارع الإيراني، ونتج عن ذلك تجاهلا واضحا من جانب رضا شاه لأراء ومواقف مراجع النجف، فقد امضي قانون التجنيد الإلزامي، مما نتج عنه حدوث احتجاجات واسعة من قبل الإيرانيين خاصة أهالي أصفهان، الذين تم تهجير الكثير من علمائهم وتعطيل الصلاة والمدارس داخلها، فقام النائبني وتظامناً مع أهالي أصفهان بتعطيل الدروس في مدينة النجف، خاصة بعد الاحتجاجات التي شهدتها النجف من قبل الطلاب الذين يدرسون فيها بعد تجمعهم أمام منزل النائبني والذي بدوره أعلن تضامنه مع علماء أصفهان وإعداداً إياهم بالعمل من اجل حل مشكلتهم<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن مستغرباً إن يبدي السفير البريطاني خوفه وقلقه بسبب هذه الإجراءات، اذ كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية قائلاً: " إن الشاه يحطم قوة ونفوذ الماللي..... وأصبح الآن لا يوجد شيء يعوض عن الدين سوى وطنية كاذبة مزيفة ربما تموت مع الشاه مخلفةً الاضطرابات وراءها " <sup>(٣)</sup>.

ثالثاً\_ مدى النجاح الذي حققه كلاهما في إقصاء المؤسسة الدينية.

كانت هذه الإجراءات دليلاً واضحاً على التعاون الثقافي وسياسة الاستبداد التي مارسها مصطفى كمال ورضا شاه لتطبيق الفكر العلماني وإضعاف المؤسسة الدينية في كلا البلدين، ان ما يميز التجربة التركية عن التجربة الإصلاحية في إيران وبقية الدول الإسلامية، بأنها أعلنت عن " علمانيته " بشكل مباشر وصريح بعد زوال السلطنة العثمانية ومن دون تردد، ومن ثم فسرت تلك " العلمانية " ايديولوجياً بطريقة تجعل تركيا غير خاضعة للنهج الإسلامي<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> ( ) فرزانة نيكوبرش، يدرسي عملکرد سياسي ايت الله الحاج عبدالكريم الحائري يزدي، جاب اوب، نشر مؤسسة انتشارات امير علي، (تهران، ١٣٨١ ش)، ص ١٥٩.

<sup>٢</sup> ( ) امجد المحاولي، محمد حسين النائبني، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦، ص ٢٣٠.

<sup>٣</sup> ( ) (New jersey, Abrahamian, E, Iran between tow Revolutions)، 1982، p. 41.

<sup>٤</sup> ( ) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مركزة الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، ٢٠٠٨)، ٢٥.

ومن الجدير بالذكر ان موقف المطالبين بالإصلاح والحدثة في إيران لم يستوعبوا الفوارق بين التجربة التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك والواقع الموجود داخل إيران وتعهيداته، لقد كان الاختلاف واضحاً في كلا التجريبتين إذ تمتعت المؤسسة الدينية في إيران بمكانة خاصة تميزت بها عن التجربة التركية من خلال عوامل متعددة خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد ساهم هذا الجانب بديراً رئيسياً في التأييد الذي تمتعت به منذ زمن بعيد، وذلك من خلال امتلاكها للأراضي الزراعية فضلا عن امتلاكها للدور والخانات والحمامات وقنوات الري وغيرها من الأموال، ولقد وفرت القوة الاقتصادية لرجال الدين إمكانيات استطاعوا من خلالها بأن يكونوا على امتداد تاريخ إيران جماعة مستقلة عن سلطة رضا شاه إلى حد كبير، فقد كانوا لا يأخذون روايتهم من خزينة الدولة، على الرغم من وجود نظام الوقف في الدولة العثمانية الذي يقابل ما تميزت به المؤسسة الدينية في إيران إلا انه تمت السيطرة عليه من قبل مصطفى كمال بعد توليه السلطة وأصبح تحت إدارة الدولة بشكل مباشر، بالإضافة لذلك كان الكبار من آيات الله منقطعين عن التواصل مع رضا شاه بشكل مباشر، الا في حالات قليلة تقتضيها الظروف الطارئة، وربما يستثنى من ذلك إمام وخطيب جامع الشاه في طهران الذي كان يتقاضى راتبه ويتم تعيينه من قبل الشاه شأنه شأن أي موظف آخر<sup>(١)</sup>.

وزيادة على هذه الامتيازات فقد بقيت المؤسسة الدينية ولغاية العقود الأخيرة من القرن العشرين تسيطر على الجانب القضائي، إذ كان النظر في كل مايتعلق بأمر الناس من تخصصها، باستثناء قضايا التمرد والقتل والسرقة، فأنها من تخصص كبار رجال الدين والذين كانت إحكامهم قطعية ولا يمكن لأحد التدخل فيها باستثناء مراجع الدين الأعلى مرتبة، وينطبق هذا على الجانب التعليمي ذو المردود الفكري الفعال داخل المجتمع الإيراني، فقد بقيت المؤسسة الدينية ولغاية العقد الثالث من القرن العشرين تسيطر على الجانب التعليمي في كافة البلاد، وعلى الرغم من قيام رضا شاه بحملة الإصلاحات التي طالت الجانب التعليمي لكن بقي رجال الدين يحتفظون ولفترة طويلة بحق تدريس المادة الدينية داخل المدارس الرسمية<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> (السبكي، المصدر السابق، ص ٧٢

<sup>(٢)</sup> (إبراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، مطبعة ابن الأثير، (الموصل، ١٩٨٥) ص ١٨٥.

ومما زاد من نفوذ وسطوة المؤسسة الدينية بين الإيرانيين على امتداد قرون طويلة وجود الظاهرة التي عرفت بما يسمى (به ست) <sup>(١)</sup>، وسبب هذا النفوذ والامتيازات عامل مهم في دفع وتشجيع كبار المتنفذين داخل المجتمع الإيراني، للانخراط والعمل في هذه المؤسسة فصاروا يشكلون جماعة لها قيادتها وقيمتها، وكانت النسبة الأكبر من رجال الدين في إيران يمثلون الطبقة الإقطاعية الأرستقراطية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، بل كان الكثير منهم على اتصال مباشر بالأسواق والرأسماليين من الفرس منذ ظهورهم، يضاف إليهم صغار رجال الدين الذين كانوا ينتمون في أغليبيتهم الساحقة الى الفئات المتوسطة كالتجار والحرفيين، وقليل من الحالات كانوا ينتمون إلى الفئة الفلاحية لاسيما داخل المجتمع الريفي وقد تحولت إلى محرك فعال لأي حدث كبير شهدته الحياة السياسية في إيران، فقد تدخلت وطالبت بإلغاء الحدود الدولية وإلغاء اللغات للقوميات، ولقد وقف الكثير من رجال الدين بوجه التسيب الإقطاعي وأيدوا الدستور ولم يكن هذا الموقف من باب الحرص بقدر ما كان حرصاً منهم على المصالح الشخصية التي يحرصون عليها <sup>(٢)</sup>، لقد كان الاختلاف حاضراً بين التجريبتين التركية والإيرانية بين قوة وضعف والذي يمكن ان نشير اليه على النحو التالي:

- ١- تمتعت التجربة التركية بالطابع التاريخي الذي جعلها راعية الخلافة الإسلامية وما نتج عنها فيما بعد إن تكون الإمبراطورية العثمانية، في حين كانت إيران تفتقر إلى هذه الميزة فضلاً عن وجود الاختلاف المذهبي بين التجريبتين.
- ٢- كما إن إيران لم تكن قد انفصلت عن إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف، كما هو الحال مع تركيا التي تُعتبر حالة مغايرة عن التجربة الإيرانية.
- ٣- إضافة إلى ما تميزت به إيران من تمازج بين القومية الإيرانية ومذهب الدولة منذ قيام الدولة الصفوية، في حين لم تكن هذه الحالة موجودة بين تركيا العثمانية وتركيا العلمانية.

<sup>(١)</sup> عرفت هذه الظاهر داخل المجتمع الإيراني ومن خلالها كانت تمنح الحماية الكاملة لكل خارج على القانون ولكل رافض ومعارض للسلطة ويلجأ خلالها الى دور كبار رجال الدين أو بعض المساجد المعروفة، من دون أن تتمكن الدولة من اتخاذ أي إجراءات بحقه. للمزيد ينظر، المحاويلي، المصدر السابق، ص ١٨٩.

<sup>(٢)</sup> محمد، المصدر السابق،

كما ساهم القرب الجغرافي والجوار والاختلاط الواسع والمباشر مع أوروبا من قبل الدولة العثمانية ومن ثم لتركيا وتأثير الغرب عليها، في حين لم تكن إيران تتمتع بهذه الميزة تجعلها مجاورة لأوروبا<sup>(١)</sup>.

ومن خلال هذا الاستعراض لواقع المؤسسة الدينية في كلا البلدين وعلاقتها بالنظم السياسية يظهر الفارق بشكل أوضح، إذ لم تكن المؤسسة الدينية على اتصال مباشر مع السلطة في إيران بل كانت منفصلة ومستقلة عنها، بخلاف المؤسسة الدينية الموجودة في الدولة العثمانية ومن بعدها التركية التي كانت على تواصل دائم مع السلطة، فكان لهذا التمايز الدور التاريخي الحساس والوطني مختلف بشكل كبير<sup>(٢)</sup>، ولذلك فقد نتج عن هذه الإجراءات خاصة في إيران ظهور نوع من العداء بين الحوزة العملية سواء في قم أو النجف من جهة وبين رضا شاه من جانب آخر، التي اخذ مراجعهم باتخاذ مواقف مناوئة تجاه سياسات الشاه استمرت إلى نهاية حكمه عام ١٩٤١م<sup>(٣)</sup>، ومن الجدير بالذكر ان غطرسة وغرور رضا شاه بهلوي وإجراءاته القاسية والمتشددة كان لها الدور الفاعل في سرعة سقوطه ومن ثم عزله عن الحكم، لينتقل الحكم إلى ولي عهده محمد<sup>(٤)</sup>، وتبدأ مرحلة جديدة من الحكم البهلوي ويستمر فيها ذات الصراع بين رجال الدين والمؤسسة الدينية من جانب والحكومة الإيرانية من جانب آخر.

<sup>١</sup> ( ) كارلتون كون، القافلة، قصة الشرق الأوسط، ترجمة: برهان دجاني، دار الفكر (بيروت، د ت) ص ٤١٧.

<sup>٢</sup> ( ) النجفي، المصدر السابق، ص ص ٢١٠-٢١١.

<sup>٣</sup> ( ) نيكوبرش، منبع قبلي، ص ٣٠٧.

<sup>٤</sup> ( ) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي التسلسل ٣١١/٤٩٩٩ تقرير من مفوضية المملكة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في ٢١ ايلول ١٩٤١ الوثيقة رقم ١٨٨، ص ١٩٩.

#### الخاتمة:

لقد تطلبت عملية الإصلاح في تركيا وإيران تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي ككل، في جميع إبعاد ومجالات الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي أدت إلى تجربة البلدان الأوربية على أساس الإصلاح والحدثة والحكومات البرجوازية والوطنية، إلى إنشاء المجتمع الحديث، ومع ذلك حدث الإصلاح خلال حكم مصطفى كمال أتاتورك ليسير على خطاه رضا شاه بهلوي في إيران، وبسبب سيطرة الشخصيتين على مصادر السلطة، مع عدم القدرة على المجتمع المدني وتشتته، حدث الإصلاح في كلا البلدين في مناطق كانت تؤيد وتتماشى مع بناء وطبيعة الدولة المطلقة، ولهذا جاء امتناع الحكومة المطلقة عن توسيع المشاركة وتشكيل معارضة منافسة لها جعل مجال السياسة التركية والإيرانية على السواء مجالاً غير ناجح بشكل فعال سواء في البناء الاقتصادي

والاجتماعي، وبعبارة أخرى فإن الدولة المطلقة في تركيا وإيران متمثل بالنظام السياسي أعاقَت الإصلاح وأدت الى إعادة إنتاج الاستبداد.

بمعنى آخر حال تشكيل الدولة المطلقة مع أعدة إنتاج الاستبداد دون تحقيق أهداف الحركة الإصلاحية الدستورية حول سيادة القانون والبرلمان والمشاركة السياسية للشعب واستقلالية الفئات والطبقات الاجتماعية، وجميع هذه الإصلاحات بما فيها المالية والإدارية والتعليمية والعسكرية والاقتصادية، وما إلى ذلك، جعلت الحكومة المطلقة للشخصيتين أقرب إلى النموذج الدكتاتوري الاستبدادي، وبسبب الإخفاقات الهيكلية الأساسية، فشلت الشخصيتين في حل الأزمات بشكل نهائي خاصة بما يتعلق بالهوية والشرعية والتوزيع والنزاعات الداخلية والخارجية المتعددة، وإرساء الاستقرار القانوني والمؤسسي المستدام تجاه الرأسمالية والمجتمع الحديث، فقد ضعفت العلاقة بين الحكومة والمجتمع خلال حكم الشخصيتين من مقاومة الأنظمة وقوتها التفاوضية ضد الضغوطات والسياسات الإمبريالية خاصة الدول الأوروبية، لتنتهي الشخصيتين إلى الانقلابات العسكرية والثانية الى الاستقالة والهروب خارج البلد.